من مصادر الدراسات النحوية

الدكتور أحمد خطاب العمر
أستاذ مساعد
كلية الاداب – جامعة الموصل

تمهيد :

ظلت الدراسات النحوية تعاني نقصا في مصادرها ، على الرغم من كثرة الكتب التي خلفها النحاة المتقدمون ، وماكتبه تلاميذهم من بعدهم في شرح تلك الكتب ، وفي الاستدراك عليها ، أو التنبيه على أوهام مؤلفيها ، ثم تلاهم العلماء جيلا بعد جيل ، الى أن نضب ماعندهم ، فرجعوا الى ماخلفه المتقدمون يلخصون كتبهم أو يعيدون ترتيبها ، ولكن معظم تلك الكتب لم يصل الينا وكثير مما وصل ظل رهينا بين جدران المكتبات ، فالرسالة التي نسبت الى أبي الاسود الدؤلي مثلا في وضع النحو ، على شهرتها وتأكيد كل كتب التراجم على ذكرها . لم يعرف أحد شيئا عنها ، ولم نعثر على كتاب في النحو نقل عنها ، وقل مثل ذلك في كتابي عيسى بن عمر«الجامع و«الاكمال»وكتاب«المختصرفي النحو » للكسائي وكتاب«الحدود في الاعراب» و « الكافي في النحو»و« البهاء»للفراء ، وكتاب «المدخل الى علم النحو»للمفضل ابن سلمة . وكتاب المقاييس في النحو»للاخفش وكتاب «العلل في النحو» لقطرب و «العلل في النحو»و«المصون في النحو»لثعلب ، وغيرها من كتب النحويين المتقدمين .

ولو رجعنا الى مصادر دراساتنا النحوية اليوم ، فاننا نحس أن في عدد منها نقصا لايستطيع المتثبت أن يطمئن اليها ، وخاصة كتب الأصول منها فكم من رأي نسب الى سيبويه مثلا لم يستطع الدارسون أن يجدوه في كتابه هذا، ولنأخذ كتاب«معاني القرآن»للفراء الذي هو معتمد الدارسين للمذهب

الكوفي ، فان المدقق في منهج هذا الكتاب يرى فجوات كثيرة فيه ، فعند تناوله الآيات القرآنية لانراه يستقري الآيات كلها وانما نراه يترك كثيراً منها ، فلو استعرضنا سورة البقرة فاننا نجده يترك الآيات بين الآية الحادية والخمسين والسابعة والخمسين ، وبين الآية الثالثة والثمانين والتاسعة والثمانين ، وبين الآية السادسة والأربعين بعد المائتين والثامنة والخمسين بعد المائتين ، وفي سورة النساء يترك الآيات بين الآية الخامسة والخمسين والحادية والسبعين ،وبين الآية الرابعة بعد المائة والثانية عشرة بعد المائة . وفي سورة الأعراف بين الآية الثامنة والستين والثامنة والسبعين ،وبين الآية الثمانين والمائة .وفي سورة هود بين الآية الثالثة والعشرين والثلاثين ، إلى كثير من الآيات في السور التي ذكرناها آنفاً، وفي غيرها من السور الأخرى ، مما يرجح أن الكتاب المحقق على نسخة محمد بن الجهم هو كتاب ناقص و قد ذكر الزبيدي (١) : « أن كتابه (أي الفراء) في القرآن في نحو ألف ورقة » وذكر : « أن كتاب سلمة أجود الكتب لأن سلمة كان عالماً وكان لايحضر مجلس الفراء يوم الأملاء وكان يأخذ المجالس ممن يحضرها ويتدبرها فيجد فيها السهو فيناظر عليها الفراء فيرجع عنه، وكان أحمد بن يحيى سمعه من سلمة بن عاصم عن الفراء ».وما ذكره محمد بن الجهم المولود سنة ١٨٨هـ (٢):« أن سلمة بن عاصم كان «يجيْ بعد أن ننصرف نحن فيأخذ كتاب بعضنا فيقرأ عليه . ويغير ويزيد وينقص» .

فهذا كله دليل على وجود نسخة أخرى أتم من هذه التي يعتمد عليها دارسو المذهب الكوفي . وإذا ماعلمنا أن سلمة هذا من جلة تلاميذ الفراء ، تبينت قيمة النسخة التي تروى عنه،يضاف إلى هذا أن محمد بن الجهم كان قدسمع الكتاب من الفراء سنة ٢٠٤ هـ أي أن عمره كان في حدود السادسة عشرة . ولهذا يجد القارئ اضطراباً كثيراً في شرحه لعدد من الآيات ، ففي الوقت

(١) طبقات النحويين ص ١٣٣

(٢) مقدمة معاني القرآن ج١ ص ١٤

الذي نجده يتوسع في شرح عدد منها فيورد كثيراً من الأحكام النحوية واللغوية والقراءات ، نراه يختصر القول في شرح عدد آخر ، فمن هنا يترجح ماافترضناه أولاً ، وبات مفروضاً على دارسي المذاهب النحوية أن يفتشوا عن النسخة الأخرى لتغني المكتبة العربية بآراء الفراء أولاً وبآراء المذهب الكوفي .

هذه أمثلة من العوامل التي أثرت في جوانب كثيرة من هذا العلم فظل يعاني من صعوبة فهمه على دارسيه ، ومن الروايات المختلفة كثيراً في وضعه ، فمعظمها يروي أن واضعه الأمام علي (رض) وهو الذى أشار إلى أبي الأسود أن يكمل مابدأه وقال له : أنح هذا النحو فسمي هذا العلم نحواً ، ولكن المتتبع يجد روايات مختلفة ، فقد أوردت بعضها أن أبا الأسود عندما وضع أسس هذا العلم أتى عبدالله بن عباس (رض) فقال له (١) : « إني أرى ألسنة العرب قد فسدت فأردت أن أضع شيئاً لهم يقومّون به ألسنتهم فقال : لعلك تريد النحو أما أنه حق واستعن بسورة يوسف» ونرى مصادر أخرى (٢) تختلف في هذا ، ففي الوقت الذى نجد عدداً منها يروي أن أبا الأسود : استأذن زياداً (وتقول أخرى هو عبيدالله بن زياد) في وضع النحو فأبى ، وتروي أخرى انما زياد هو الذى طلب من أبي الأسود وضعه فأبى ، وتذكر أخرى ان أبناء زياد كانوا يلحنون فهم السبب في وضع النحو، ونجد أخرى تقول: ان ابنة أبي الأسود الدؤلي قالت له : ماأجملُ السماءِ (بضم اللام وكسر همزة السماء) . وقيل بل قالت : ماأشدُّ الحرِّ (بضم الدال وكسر راء الحر). تعود أخرى لتقول : انما سمع أبو الأسود قارئاً يقرأ : إن اللهَ بريءٌ من المشركين ورسولهُ « التوبة — ٣» (بضم اللام) .

(١) انباه الرواة ١٦/١ .

(٢) مراتب النحويين ص ٢٧ ،طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ص٢١ وما بعدها،وكتب تاريخ النحو .

فالاضطراب في كل تلك الروايات تتطلب من الدارسين أن يتثبتوا من ذلك ويبحثوا عن الصحيح فيها ، هذا اذا ما اضفنا أن الكتب تروى ان المتقدمين كانوا يعرفون هذا العلم ، فقول ابن عباس « لعلك تريد النحو» دليل على هذا ، وما رواه الزبيدي (١) عن ابي عثمان النهدى قوله : « ان كتاب عمر بن الخطاب أتاهم وهم بأذربيجان يأمرهم بأشياء وذكر فيه : « تعلموا العربية» وكذلك روايته : « تعلموا العربية فانها تشبب العقل وتزيد في المروءة » ويقول القفطي (٢) إن عمر كتب إلى أبي موسى: «أما بعد فتفقهوا في الدين وتعلموا السّنة وتفهموا العربية وتعلموا لحن الدرية وأحسنوا عبارة الرؤيا ، وليعلم أبو الأسود أهل البصرة الإعراب » .

اضافة إلى اننا لو تعمقنا التاريخ لوجدنا العربي قبل الاسلام كان اذا تحدث فانه لايخطيء في اعراب آخر الكلمة سواء كان في شرق الجزيرة أوفي غربها ، في شمالها أو جنوبها أو في وسطها ، مع أنه قد يختلف في حركة أولها أو وسطها ، أوفي طريقة لفظها أو في معانيها .

وكذلك ظلت الدراسات النحوية قاصرة في موضوعات أخرى ، فالمصطلحات النحوية على كثرتها لم تدرس دراسة مستفيضة دقيقة ولم يحصها المتقدمون احصاء علميا شاملا . ومسائل الخلافات النحوية لم تحظ بالدراسة على أهميتها وظل كتاب الانصاف في مسائل الخلاف لكمال الدين الانبارى المتوفى سنة ٥٧٧ هـ المصدر الوحيد لهذه الدراسات ، مع أن المتقدمين قد خلفوا في هذه الموضوع كتبا كثيرة ، يكفي أن نشير الى عدد منها ، فان لثعلب كتابين فيها ، وان لابن كيسان كتابين أيضا ولأبي جعفر النحاس كتابا ولغيرهم عددا كثيرا فيها ولكنها لم تصل الى الدارسين .

من كل ما تقدم نريدأن نقول : ان الدراسات النحوية تحتاج الى التدقيق والوقوف أمام المادة النحوية كثيرا لنصل الى الكشف عن كثير من مشكلات هذا العلم ، ويحتاج الى التفتيش عن كتب أخرى غير الأصول المفقودة

(١) طبقات النحويين واللغويين ص١٢، ٢٣ .
(٢) انباه الرواة ١٦/١ .

لتيسيره على الدراسين ، وتغني الدراسات النحوية ، فقد ظل هذا العلم على سعته يحتاج الى ازالة مافيه من غموض وتذليل فهم كثير من أحكامه المشكلة ويحتاج الى التثبت من الآراء التي نسبت الى قائليها لان المحدثين ظلوا يصححون كثيرا من أحكام المتقدمين ومانسب اليهم خطأ من آراء لأن كتب المتقدمين الأصول مفقودة ، لهذا جاءت الحاجة الى التفتيش عن مصادر أخرى مساعدة تعيننا في دراستنا اليوم ، وفي تقويم مايمكن تقويمه من أحكام ، والوصول بها الى الصورة الصحيحة في تلك الأحكام ، فجاءت هذه الدراسة لتلفت الأنظار الى الاستفادة من مصادر أخرى ، وسنأتي بنماذج من تلك الكتب ونوه بمناهجها في الاستفادة من أحكام النحاة وخلافاتهم ومصطلحاتهم فهي مصادر جيدة في امدادنا بقواعد وأحكام قد تعيننا في ترسيخ أسس هذا العلم ، مع أن كتب هذه العلوم لها صلة وثيقة بعلم النحو وهي : كتب التفسير وكتب القراءات وكتب الوقف والابتداء وكتب شروح القصائد الطوال .

١ ـ كتب التفسير :

للقرآن الكريم أثره الكبير في نفوس المسلمين ، فعندما يكتب العلماء في علومه ، تراهم يتحرون الدقة فيها ، لأنهم إنما يندفعون من ايمانهم ليصونوا آيه من التحريف والتصحيف ، لهذا كانت كتب التفسير والناسخ والمنسوخ وأسباب النزول والأعراب والقراءات والوقف والابتداء هي من السبل التي صانت القرآن الكريم من حيث ضبط نصه وحفظ قراءاته ، ولما كان التفسير يعتمد على فهم غريبه ومعناه ، وهذا يعتمد فيما يعتمد على الاعراب ، لهذا كان للقواعد النحوية وأحكامها أثرها الواضح في مناهج هذه الكتب ،ومع هذا فقد تباينت في استخدام تلك القواعد والأحكام ،وكانت تستفيد من تعليلات النحاة وتأويلاتهم وحججهم وخلافهم ولو عمل تبويب لموضوعات النحو في عدد منها لجاءت مستوعبة لكثير من جزئياته إلا أنه مع هذا كانوا

يختلفون في أساليبهم في الاستفادة ، فمنهم من يتوسع في ذلك ليستوعب كل قضاياه وفي مقدمة هذه الكتب كتاب «جامع البيان عن تأويل آى القرآن» لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري المتوفى سنة ٣١٠هـ، وكتاب «التبيان في تفسير القرآن» للطوسي محمد بن الحسين المتوفى سنة ٤٦٠هـ، وكتاب «الكشاف» للزمخشري المتوفى سنة ٥٣٨هـ، وكتاب «الجامع لأحكام القرآن» للقرطبي المتوفى سنة ٦٧١هـ، و«البحر المحيط» لأبي حيان المتوفى سنة ٧٤٥هـ.

ومنهم من يختصر في الأحكام والقواعد ويأتي بها عرضاً كالنسفي عبدالله ابن أحمد في تفسيره وجلال الدين السيوطي في تفسيره (ت ٩١٠هـ).

ولم تدخل كتب معاني القرآن في كتب التفسير لأن لها مناهجها الخاصة ، ولا كتاب مجاز القرآن لأبي عبيدة ولا تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة للسبب نفسه .

وسيكون كتاب تفسير الطبري موضع دراستنا في هذا الباب ، لأنه أقدمها أولا وأوسعها في الاستفادة من النحو ثانياً.

منهج الطبري في تفسيره :

الطبري هو أبو جعفر محمد بن جرير ولد آخر سنة ٢٢٤هـ في آمل بطبرستان، وشب طالباً للعلم فطوف في بلدان كثيرة إلى أن استقر في بغداد ، ومات سنة ٣١٠ هـ .

انتهى من تأليف كتابه سنة ٢٧٠ هـ في زمن ثعلب والمبرد ولهذا فان للمسائل الخلافية التي ينقلها في كتابه عن البصريين والكوفيين قيمتها الكبرى في تصور المذاهب النحوية، مهد لكتابه بمقدمة ذكر فيها أسلوبه في الكتاب فقال (١) : اللهم وفقنا لاصابة القول في محكمه ومتشابهه وحلاله وحرامه وعامه وخاصه ومجمله ومفسره وناسخه ومنسوخه وظاهره وباطنه وتأويل آيه وتفسير مشكله ثم ذكر مايحتاجه المفسر وذكر البيان واتفاق المعاني،

(١) جامع البيان ١/٤ وما بعدها .

ثم توسع ليأتي بالامثلة على ذلك ومافي القرآن الكريم من لغات، ثم تناول معنى الأحرف السبعة مستشهدا لذلك بأحاديثالرسول (ص) وأقوال الصحابة والتابعين ، واذا مااستعرضنا منهجه في تفسيره فاننا نراه يكثر من القواعد النحوية والأحكام وخلافات المذاهب النحوية ولهذا فسندرس هذا المنهج لنتبين قيمة هذا الكتاب في الدراسات النحوية :

أ ـ على الرغم من أن الطبري كوفي المذهب وقد شهد له ثعلب بذلك حيث قال (١) : « ذاك من حذاق الكوفيين» فانه أورد كثيرا من آراء البصريين ومصطلحاتهم وحججهم وشواهدهم وتعليلهم للمسائل ، ولكنه قد يرد عليهم ويخطئهم أو قد يستشهد بآرائهم ويذكر ميله الى الآراء الكوفية فقط، قال في قوله تعالى (٢):وتلك نعمة تمنها علّي أن عبدتبني اسرائيل(الشعراء/٢٢) قال بعض نحويي البصرة: وتلك نعمة تمنها علّي ، فيقال : هذا استفهام كأنه قال : أتمنها علّي ؟ ثم فسر فقال أن عبدت بني اسرائيل،، وجعله بدلا من النعمة .

وكان بعض أهل العربية ينكر هذا القول، ويقول ، هو غلط من قائله لايجوز أن يكون همز الاستفهام يلقى ، وهو يطلب فيكون الاستفهام كالخبر، قال : وقد استقبح ومعه«أم» وهو دليل الاستفهام ، واستقبحوا:

تروح من الحي أم تبتكر وماذا يضرك لو تنتظر

قال : وقال بعضهم : هو أتروح من الحي . وحذف الاستفهام أولا اكتفاء بـ«أم» وقال أكثرهم : بل الأول خبر، والثاني استفهام ، وكأن«أم»اذا جاءت بعد الكلام فهي الألف ، فأما وليس معه«أم»فلم يقله انسان .

(١) معجم الادباء ١٣٨/٦ .
(٢) جامع البيان ٦٩/١٩ .

وقال بعض نحويي الكوفة في ذلك ماقلنا ،وقال : معنى الكلام وفعلت فعلتك التي فعلت وأنت من الكافرين لنعمتي أي، لنعمة تربيتي لك فأجابه فقال : نعم هي نعمة على أن عبّدت الناس ولم تستعبدني .»

إلى كثير من المواضع التي كان يتناولها في الترجيح والرد.

ب ــ أما المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين فانه قد أورد منها مايزيد على مئتي مسألة ،ذكر حججهم وأحكامهم وآراء علمائهم وشواهدهم ومصطلحاتهم، وكانت طريقته فيها أن يقول: قال بعض نحويي البصرة أو الكوفة ،وكان يكرر: وقال آخر منهم ثم يذكر مافيها من قراءات أو لغة، وكان بعد ذلك يرجح فيؤيد أو يخالف ،وكان يكرر عبارته: وأولى القولين عندي بالصواب، فيأتي بالرأي الذي يميل اليه، وكانت كل ترجيحاته يؤيد بها الرأي الكوفي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، قال في قوله تعالى (١): «مافعلوه الاقليل منهم » (النساء / ٦٦) اختلف أهل العربية في وجه الرفع في قوله :«الاقليل منهم» فكان بعض نحويي البصرة يزعم أنه رفع «قليل» لأنه جعل بدلا من الأسماء المضمرة في قوله: «مافعلوه» لأن الفعل لهم، وقال بعض نحويي الكوفة انما رفع على نية التكرير، كأن معناه: مافعلوه مافعله الاقليل منهم، كما قال عمرو بن معدي كرب

وكل أخ مفارقه أخـوه لعمر أبيك إلا الفرقـدان

وأولى الأقوال ذلك بالصواب أن يقال : رفع القليل بالمعنى الذي دل عليه قوله «مافعلوه الاقليل منهم» ،وذلك أن معنى الكلام : ولو أنا كتبنا عليهم أن اقتلوا أنفسكم أو اخرجوا من دياركم مافعله الا قليل منهم،مافعلوه على الخبر عن الذين مضى ذكرهم ... ثم استثنى القليل، فرفع بالمعنى الذي ذكرنا اذ كان الفعل منفيا عنه، وهي في مصاحف أهل الشام: «مافعلوه الا قليلا منهم» واذا قرىء كذلك فلا يرد به على قارئه في اعرابه لانه المعروف في كلام العرب اذ كان الفعل مشغولا بما فيه كناية من قد جرى ذكره ثم استثنى من الفعل ،

(١) جامع البيان ٥/١٦١ .

وكقوله في قوله تعالى (١): «ربنا اطمس على أموالهم واشدد على قلوبهم فلا يؤمنوا» (يونس/٨٨) اختلف أهل العربية في موضع «يؤمنوا» .

فقال بعض نحويي البصرة هو نصب لأن جواب الأمر بالفاء ،أويكون دعاء عليهم اذ عصوا ،وقد حكي عن قائل هذا القول أنه كان يقول: هو نصب عطفا على قوله : «ليضلوا عن سبيلك» وقال آخر منهم :وهو قول نحويي الكوفة موضعه جزم على الدعاء من موسى عليهم، بمعنى : فلا آمنوا كما قال الشاعر:

فلا ينبسط من بين عينيك ماانزوى يقول ولاتلقني الا وأنفك راغم

وكان بعض نحويي الكوفة يقول هو دعاء كأنه قال: اللهم فلا يؤمنوا قال : وان شئت جعلتها جوابا لمسألته إياه ، لأن المسألة خرجت على لفظ الأمر فتجعل «فلا يؤمنوا» في موضع نصب على الجواب، وليس بسهل ،قال: ويكون كقول الشاعر :

ياناق سيري عنقا فسيحا إلى سليمان فنستريحا

قال: وليس الجواب بسهل في الدعاء، لأنه ليس بشرط والصواب من القول في ذلك: انه في موضع جزم على الدعاء بمعنى فلا آمنوا ،وانما اخترت ذلك لأن ماقبله دعاء ، وذلك قوله : «ربنا اطمس على اموالهم واشدد على قلوبهم» ،فالحق قوله «فلايؤمنوا» اذ كان في سياق ذلك بمعناه أشبه وأولى.

جـ ـ أما مصطلحات الكوفيين والبصريين فقد أورد منها كثيراً سنورد نماذج منها دلالة على توسع هذا الكتاب بالاستفادة من مسائل النحو بكل تفاصيلها (٢) منها «الرد والمردود (المقصود به البدل أو العطف) والنسق والترجمة والتكرير والقطع والنصب على الصرف (وهو نصب الفعل الواقع بعد حرف عطف على فعل آخر معتمد على نهي او استفهام) والتفسير والكناية

(١) جامع البيان ١٥٩/١١، ١٦٠ .

(٢) تنظر دراستنا «الطبري النحوي الكوفي من خلال تفسيره» مجلة آداب الرافدين العدد التاسع من ص٢٣٧ – ص٢٦٤

والمكنى والعماد والمجهول والتقريب (وهو اسم الاشارة) وحروف الصلة (وهي حروف الزيادة) وحروف الصفات (وهي حروف الخفض) والاجراء وترك الاجراء (وهو الممنوع من الصرف والمصروف) والجحد (وهو النفي) إلى غير ذلك من المصطلحات الأخرى في مواضيع كثيرة في الكتاب.

٢ ـ كتب القراءات

كانت القراءات من أسبق العلوم التي اهتم المسلمون بها لأنها واكبت نزول القرآن ولعلها أسبقها أيضا في اكثار المؤلفين من الكتابة فيها ووضع الأسس التي تضبط معالم هذاالعلم الذي كثر أئمته والتلاميذ الذين يأخذونه عنهم كعبد الله بن عامر (ت١١٨هـ) ومحمدبن عبد الرحمن المحيصني (ت١٢٣هـ) ويحيى بن يعمر (ت١٢٩هـ) وأبان بن ثعلب (ت ١٤١هـ) وعيسى بن عمر (ت١٤٩هـ) ومقاتل بن سليمان (ت١٥٠هـ) وأبي عمرو بن العلاء (ت١٥٢هـ) وغيرهم كثيرون قد خلفوا كتبا في هذا العلم، وظلوا يدققون فيه فوضعوا كتب القراءات السبع والعشر والأربع عشرة والشاذة، ووضعوا الكتب في تسلسل الروايات وفي التلاميذ الذين يرثون الرواية عن سابقيهم ،ثم توسعوا فكتبوا في شروطها وعللها.

وكانت مناهج مؤلفيها تتسم بأنهم أوردوا خلافات المتقدمين في قراءة أية آية فأوردوا لغات العرب فيها وأشاروا إلى قضايا لغوية وصوتية فيها ومن تلك القضايا : المد وتخفيف الهمز وتحقيقها والوقف عليها والروم والاشمام والامالة والادغام والاظهار والقلب وتناولوا مخارج الحروف وصفاتها واختلافهم في نطق كثير من الكلمات فكانت هذه القضايا اتجاها بارزاً في القراءات .ويستطيع القارىء انيلمح بيسر اتجاها آخر فيها غير هذا انصب في ضبط حركة الآخر أو تغييرها على أسس عدد من القواعد النحوية والصرفية، ومن هنا فان علاقة النحو بالقراءات علاقة وثيقة إذ عن طريقه يصح تأويل المعاني وتعليل الاتجاه، ولهذا فسنقصر دراستنا للقراءات هنا في تلك العلاقة ،لنكشف عن الصلة بينهما أولا عن قيمة هذه المصادر في الدراسات النحوية أخيراً .

لعل أقدم كتاب وصل الينا هو كتاب ابن مجاهد المتوفى سنة (٣٢٤هـ) فقد كتب عن القراء السبعة وعن تلاميذهم وشيوخهم وفي قراءاتهم وهو الذي سبع السبعة كما قالوا . الا أننا لم نجعل كتابه موضع دراستنا لأنه لم يذكر الخلاف الاعرابي على مناهج النحويين ، وانما كان يذكر الخلاف في القراءات مختصراً فقط ، ولكن اذا تجاوزنا هذه الفترة وجدنا كتباً أخرى ، اعتمدت على القاعدة النحوية وعلى حكم النحاة في معالجة تلك القراءات وعللها ، ككتاب «القراءات وعللها» و«الحجة» لابن خالويه (ت٣٧٠هـ) وكتاب الحجة لأبي علي الفارسي (ت٣٧٧هـ) «والمحتسب» لابن جنى (ت٣٩٢هـ) وكتاب «الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها» لمكي بن أبي طالب (ت٤٣٧هـ). وسيكون كتاب الحجة لأبي علي الفارسي معتمدنا في هذه الدراسة لأنه أوسعها ولكن سنعتمد على الجزء المطبوع منه .

منهج أبي علي الفارسي (١) في كتاب الحجة :

هو الحسن بن احمد بن عبدالغفار من شيراز روى القراءة عن ابن مجاهد واخذ النحو عن أبي اسحاق الزجاج ثم عن ابي بكر السري وآخرين. وله تلاميذ كثيرون منهم ابن جني ، وانتهت اليه رياسة النحو وله كتب كثيرة ومنها كتابه الحجة الذي وجه فيه القراءات على أساس القواعد النحوية واللغوية والصرفية والبلاغية وفضلاً عن المعاني.

١ ــ قال محققو الكتاب (٢) «فقدهيأ ابو بكر بن مجاهد الأسباب لهذه الدراسة اذ جمع القراءات السبع في كتاب ، فجمع بذلك مادة الدراسة ومهد اليها السبيل »ثم قالوا: «وأن أبا محمد بن السرى المعروف بابن السراج كان قد شرع في تصنيف كتاب في الاحتجاج للقراءات التي جمعها ابن

---

(١) ترجمته في غاية النهاية ٢٠٧/١

(٢) الحجة ج١ ص ٢٨ ــ ٣٠

مجاهد ... أنجز سورة الفاتحة وآيتين من سورة البقرة وفي هذا توجيه لأبي علي ودعوة له أن ينوب عن شيخه في الاضطلاع بما شرع فيه، ولم يقدر أن يتمه»

٢ ــ يبدأ أبو علي في عرضه للآيات بأن يذكر خلافات القراء فيها معتمداً على ابن مجاهد، ثم يتبعه بآراء شيخه ابن السراج .

٣ ــ يفسر كلمات الآية ويصرف مايحتاج منها إلى معرفة تصريفه ثم يعرض ما كان له اتصال بقضايا النحو وأحكام النحاة ثم يتناولها تأويلا واعرابا وقد يعود إلى القراءات ليتوسع فيها ويرجع كل قراءة إلى وجه من وجوه العربية .

٤ ــ انصبت مادته العلمية في كتابه بأن ذكر حجج العلماء فيها فكان يقول وحجة من رفع وحجة من قال بالنصب محتجا بالقرآن الكريم والحديث الشريف وشعر العرب القديم في الجاهلية والاسلام ويذكر لهجات القبائل وأقوال أئمة اللغة والنحو.

فالقواعد النحوية اذاً كانت من العلوم التي استفاد منها في كتابه كثيرا وأورد منها أحكاما وخلافات كبيرة كان يذكر أسماء قائليها على الأغلب وسنأتي بأمثلة على اتجاهه ذاك .

أ ــ في القواعد والاحكام

قال في (١) «مالك يوم الدين» واعلم أن الاضافة إلى يوم الدين في كلتا القراءتين (٢) من باب :

ياسارقَ الليلةِ أهلَ الدار

اتسع في الظرف فنصب نصب المفعول به، ثم وقعت الاضافة اليه على هذا الحد وليس اضافة اسم الفاعل هاهنا إلى اليوم كاضافة المصدر إلى الساعة

(١) الحجة ص ١٤ ــ ١٦ .
(٢) يريد ملك ومالك

في قوله : «وعنده علم الساعة» لأن «الساعة» مفعول بها على الحقيقة وليس على جعل الظرف مفعولا به على السعة.

ألا ترى أن الظرف إذا جعل مفعولا على السعة فمعناه متسعا فيه معنى الظرف فلو جعلته ظرفا لكان المعنى :يعلم في الساعة ،فلم يكن بالسهل لأن القديم يعلم في كل وقت، فانما معنى يعلم الساعةيعرفها وهي حق ، وليس الأمر على ما الكفار عليه من انكارها وردها، واذا كان كذلك فمن نصب : »وقيلهيارب» جاز أن يكون حاملا له على المعنى وموضع الساعة، لأن الاسم منصوب في المعنى بأنه مفعول به وكذلك قوله: «ان الله عنده علم الساعة وينزل الغيث ويعلم مافي الأرحام » وهذا كقوله «ولقد علمتم الذين اعتدوا منكم في السبت» واذا كان كذلك فالظرف في قوله «قل انما علمها عندالله» و«انما علمها عند ربي» لايكون متعلقا بمحذوف الأأن تجعله في موضع حال، ومايمكن أن يكون انتصابه على أنه مفعول به على الاتساع وكان في الأصل ظرفا قوله : « أياما » في قوله : «ياأيها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون أياما معدودات » فالعامل في الأيام «كتب» .

وان شئت اتسعت فنصبته نصب المفعول به فتقول على هذا: يامكتوب أيام عليه، ولايستقيم أن ينتصب أيام بالصيام على أن يكون المعنى: كتب عليكم الصيام في أيام، لأن ذلك وان كان مستقيما في المعنى فهو في اللفظ ليس كذلك ألاترى إن حملته على ذلك فصلت بين الصلة والموصول بالأجنبي منهما ،وهو أيضاً كان يستعمل رأيه الشخصي ،فيخطيء أو يصحح قال في(١) « لاريب »فيه يجوز أن تجعل « فيه» خبراً ، ويجوز أن تجعله صفة ان أضمرت الخبر ، وان جعلته خبراً كان موضعه رفعاً في قياس سيبويه من حيث يرتفع خبر المبتدأ وعلى قول أبي الحسن الأخفش موضعه رفع من حيث كان خبر إن رفعا، فان جعلت« فيه» صفة،ولم تجعله خبراً كان

(١) الحجة ١/١٤٠، ١٤١

موضعه نصباً ،في قول من وصف على اللفظ ، كما عطف على اللفظ في قوله: « لأب وابنا» .

ب ـ في المصطلحات :

المصطلحات التي أوردها في كتابه مصطلحات بصرية ، كالضمير وحروف الجر والصفة والموصوف والظرف والحال ومنع الصرف ومالا ينصرف والجزاء .

جـ ـ المسائل الخلافية

أورد أبو علي الفارسي في كتابه هذا أقوالاً كثيرة منسوبة إلى قائليها : بصريين أو كوفيين ، ولكننا وجدنا ه يسمي البصريين في مواضع من الكتاب(١) فقال « وحكى البصريون الاعراب »ولكن هذا لم يكن عاماً، فهو كان يذكر الخلافات المفردة بين نحويي البصرة والكوفة ، وهذا واضح في منهجه.

٣ ـ كتب الوقف والابتداء :

القواعد النحوية والمعنى مما يوجه معرفة أنواع الوقف ومواضع الابتداء. وعلى هذا سمّى المهتمون بهذا العلم أنواعاً من الوقف حسب ماذكرناه هنا.

فالوقف التام :(٢) هو ما يحسن الوقف عليه والابتداء بما بعده لأنه لا يتعلق مابعده بشيء مما قبله لالفظاً ولا معنى. فقالوا يبتدأ بعده بالاستفهام وبالنداء وبفعل الأمر وبلام القسم وبالشرط.

والوقف الكافي : وهو مايحسن الوقف عليه والابتداء بما بعده .ولكنّه تعلقاً بما بعده من جهة المعنى ،مقتطع عنه لفظاً،ويقع بعده مبتدأ أو فعل مستأنف أو مفعول لفعل محذوف أو نفي أو إن المكسورة .

والوقف الحسن :وهو ما يحسن الوقف عليه ،ولايحسن الابتداء بما بعده

(١) الحجة ١٩/١

(٢) القطع والائتناف ص ١١، ١٢

للتعلق اللفظي وهو أن تقع بعده آية استثناء والأخرى مستثنى منها.

وقد اتفق كل الذين كتبوا في هذا العلم بأنه لايوقف بين الصلة والموصول ولابين الصفة والموصوف ولابين المضاف والمضاف اليه.

وقد أشاروا إلى هذه العلاقة فقد حددوا الوسائل التي يحتاجها القائم بعلم التمام قال ابن مجاهد (١): «لايقوم بالتمام الا نحوي عالم بالقراءات، عالم بالتفسير، عالم بالقصص وتلخيص بعضها من بعض عالم باللغة التي نزل بها القرآن».

فموضوع الوقف والابتداء ألصق بعلم النحو وبأحكامه لهذا كتب معظم النحويين المشهورين فيه (٢) : كالكسائي والاصمعي وأبي جعفر الرؤاسي والمبرد وثعلب وابن كيسان والزجاج والنحاس وغيرهم ولعل من كثرة اهتمامهم به نجد ان أبا جعفر الرؤاسي قد خلف فيه كتابين والنحاس نسختين: صغرى وكبرى.

ومناهجها في عرضها هذا العلم متفاوتة ففي الوقت الذي نجد عددآمنها يختصر القول ويحدد المواضع فقط ككتاب الوقف والابتداء (٣) لاحمد ابن محمد بن أوس المقرىء المتوفى سنة ٣٤٠هـ نجد كتبا أخرى كثيرة تعتمد القواعد النحوية بتوسع ككتاب ايضاح الوقف والابتداء لأبي بكر الانباري وللنحاس وللداني وهذه متفاوتة في مناهجها أيضا فمنهج أبي بكر الانباري مختصر بالنسبة لمنهج أبي جعفر النحاس (الذي سيكون المثال الذي ندرس على أساسه مناهج هذه الكتب) فهذا أبو بكر يختصر القول في هذه المسائل قال في (٤) « أولئك هم المفلحون» (البقرة/٥) نسق على «أولئك على هدى من ربهم» وفي قوله «أولئك هم المفلحون» وجهان إن شئت رفعت «أولئك»

(١) القطع والائتناف ص ٩٤ .
(٢) مجلة المجمع العلمي العراقي العدد ٣١ سنة ١٩٨٠ ص ١٥٤-١٧٧ .
(٣) نسخة مخطوطة في مكتبة شهيد علي باشا برقم ٣ .
(٤) ايضاح الوقف والابتداء ص ٤٩٣ .

بما عاد من «هم» ورفعت بـ«هم» «المفلحون» و«المفلحون»بـ «هم»،والوجه الثاني ترفع «أولئك» بـ «المفلحون» و «المفلحون» «أولئك» وتجعل «هم» عماداً للالف واللام.

وقال في : (١) « المص كتاب أنزل اليك « الاعراف / ١ ، ٢ »

قال أبو بكر سألت أحمد بن يحيى عن هذا فقال : إذا رفعت مابعد الهجاء به فالهجاء مرتفع به ، وإذا رفعت مابعد الهجاء بمضمر أضمرت للهجاء مايرفعه .

وقال في (٢) « مشارق الأرض ومغاربها التي باركنا ، فيها » (الاعراف ١٢٧) قال السجستاني : « نصبوا مشارق الأرض ومغاربها بقوله وأورثنا» ولم ينصبوها بالظرف ، ولم يريدوا في مشارق الأرض وفي مغاربها فانكاره النصب على معنى : « في مشارقها ومغاربها » خطأ لأن المشارق والمغارب فيها وجهان : أحدهما أن تكون منصوبة بـ « أورثنا» على غير معنى محلّ ، والمحل : هو الذي يسميه الكسائي صفة والخليل وأصحابه من البصريين ظرفا ، والوجه الثاني أن ينصب التي بـ « أورثنا» ، وينصب المشارق والمغارب على المحل ، كأنك قلت : « وأورثنا القوم الأرض التي باركنا فيها في مشارقها ومغاربها ، فلما أسقطت الخافض نصبت واذا نصبت المشارق والمغارب بوقوع الفعل عليها على غير معنى محل جعلت «التي باركنا فيها» نعتاً لـ « المشارق والمغارب » وأجاز الفراء وجها ثالثا وهو أن تنصب «المشارق والمغارب» بوقوع الفعل عليها على غير معنى محل ، ويجعل : «التي باركنا» في موضع خفض على النعت للأرض، كأنه قال :مشارق الأرض التي باركنا فيها .

هذه ثلاثة نماذج من احتجاج أبي بكر الأنباري بالأحكام النحوية وبالخلافات. ولكن اذا ما انتقلنا إلى منهج أبي جعفر النحاس في كتابه «القطع والائتناف» نجده يتوسع في هذا كثيراً وسيظهر للقاريء ذلك فيما يأتي :

---

(١) ايضاح الوقف والابتداء ص ٦٥٠

(٢) المصدر نفسه ٦٦٤

منهج أبي جعفر النحاس في كتاب القطع والائتناف :

أ ـ القواعد والاحكام : أورد في كتابه هذا كثيرا من الأحكام والقواعد التي كان يقول بها النحاة من ذلك قوله في (١) «مافعلوه الا قليل منهم» (النساء / ٦٦) زعم يعقوب (٢) أنه يرفع « الا قليل منهم» على لغة من قال: أكلوني البراغيث ، قال ومنهم من يقول المعنى الا قليل منهم. قال وما فعلوه بمعنى : وما فعله : قال : ومنهم من يقول هو مثل قول الشاعر:

فـي ليلـة مـا نـرى بهـا أحـدا يحكي علينـا الأكـواكبـها

قال أبو جعفر : هذا كله تخليط لايجوز الوقف على «مافعلوه» كما لايجوز الوقف على قوله عز وجل ـ« فلبث فيهم ألف سنة» وتشبيهه اياه بقولهم: أكلوني البراغيث ، خطأ لأن هذه لغة شاذة قليلة لايحمل عليها كلام الله ـ عزوجل ـ قال سيبويه:(٣) واعلم ان من العرب من يقول: ضربوني قومك وضربابي أخواك شبهوا هذا بالتاء التي يظهرونها في: قالت فلانة كأنهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنث قال: وهي قليلة. قال أبو جعفر : وقوله :« مافعلوه» بمعنى: مافعله، كلام غير محصل ولا يجوز مثله ،واما البيت الذي أنشده سيبويه وهو لعدي بن زيد وليس مثل الآية لأن الاختيار في «الا كواكبها» النصب، لولا أنه في الشعر على البدل من أحد ،والاختيار في الآية الرفع عند رؤساء النحويين ،قال سيبويه : حدثني يونس عن أبي عمرو قال : الوجه ماجاءني القوم الا عبدالله ، قال أبوجعفر وقد قرأ ابن عامر وعيسى« إلا قليلا منهم» فتركا الوجه والذي عليه أكثر المصاحف

---

(١) القطع والائتناف ص ٢٥٩ .

(٢) هو يعقوب بن اسحاق الحضرمي من القراء العشرة وعالم بالعربية توفي سنة٢٠٥غاية النهاية ٣٨٦/٢

(٣) كتاب سيبويه طبعة بولاق ٢٣٦/١ .

وقال في (١) «يدعو لمن ضره» الحج (/ ١٣) أما الكسائي فقدر اللام في غير موضعها وجعل « يدعو» بمعنى: يعبد، والمعنى عنده يدعو من لضره أقرب من نفعه ،كما تقول العرب : عندي لما غيره خير منه بمعنى : عندي مالغيره خير منه ،وكما قال الشاعر

أم الحليس لعجوز شهر به

بمعنى لأم الحليس وكذا يقدر بعضهم في قول الله جل وعز « ان هذا لساحران » أي بمعنى نعم لهذان ساحران ، وقال الفراء (٢) كقول الكسائي ان اللام في غير موضعها في لمن ضره ،الا أنه أجاز ذلك في من لأنه لايتبين فيها الاعراب وأما الأخفش فحمل يدعو بمعنى: يقول كما قال عنترة.

يدعــون عنتــرُ والــرماح كأنها أشطان بئر في لبان الأدهم

كذا أنشده سيبويه(٣)، أي يقولون ياعنتر، وكذا فلان يدعى محمدا، والتقدير عند الأخفش يقول: لمن ضره أقرب من نفعه الهه ثم حذف خبر الابتداء ،ومن جعل يدعو هو التمام قدر يدعو مكررة على الأولى وفي ذلك قول آخر يكون ذلك بمعنى : الذي ، ويكون المعنى الذي هو الضلال البعيد يدعو كما قال : —

عدس مالعباد عليك امارة أمنت وهذا تحملين طليق

بمعنى : والذي تحملين طليق ، لمن ضره أقرب من نفعه تمام عند الاخفش وخطأه أبو حاتم في هذا لأن من عنده في موضع رفع بالابتداء ، والخبر «لبئس المولى ولبئس العشير »فغلط هو على الأخفش ، لأن الأخفش وان كان «من» عنده في موضع رفع بالابتداء فالخبر عنده محذوف كما بيناه .

(١) القطع ٤٨٦ – ٤٨٨ .
(٢) معاني القرآن ٢١٧/٢
(٣) كتاب سيبويه طبعة عبد السلام هارون بضم الراء ٢٤٦/٢

ب – **المصطلحات :** على الرغم من أن معظم المصطلحات التي أوردها بصرية الا أنه كان يأتي بمصطلحات الكوفيين أيضا لهذا نجد تلك المصطلحات مبثوته في صفحات كتابه كثيرا منها : البدل والرد والترجمة والتبيين وضمير القصة والعماد والكناية والنصب على القطع والصرف والنسق وغيرها من ذلك قوله مثلا في :–

١ – ونكفر عنكم (١) البقرة / ٢٧١ .
بالنون وفتح الراء فعلى قول الكوفيين في هذه القراءة يجب أن يكون الوقف على « فهو خير لكم » لأنهم ينصبون على الصرف من الأول .

٢ – وفي (٢) كتاب الله عليكم (النساء : ٢٤) وان نصبت كتاب الله على القطع وهو قول الكوفيين .

٣ – وفي (٣) ثمانية أزواج (الانعام / ١٤٣) تبيين لقوله وحمولة وفرشا

٤ – وفي (٤) انها لظى نزاعة للشعرى (العارج / ١٦) كناية عن القصة والكوفيون يقولون عماد .

جـ – والمسائل النحوية التي أوردها في هذا الكتاب مسائل كثيرة كان عدد منها بين أئمة المذهبين مفردة والعدد الاخر كان يذكر فيها البصريين والكرفيين وكان يذكر أحيانا مسائل مفردات للبصريين أو للكوفيين ومن تلك المسائل :

١ – قال يعقوب (٥) «يبين الله لكم» النساء : ١٧٦ كاف دال على المعنى ثم قال «ان تضلوا» فمعناها عندنا لئلا تضلوا، قال أبو جعفر : وخولف في هذا لأن «أن» متعلقة بما قبلها على قول الجماعة، وقول البصريين يبين

(١) القطع من ٢٠١ .
(٢) القطع ص ٢٤٩ .
(٣) القطع ص ٣٢٣ .
(٤) القطع ص ٧٤٢ .
(٥) القطع : ٢٨٠ .

الله لكم كراهة أن تضلو مثل «واسأل القرية» ،ويقول الكوفيين يبين الله لكم لئلا تضلو ، ويقول ثالث أن يكون كما تقول . يعجبني أن تقوم أي قيامك ، فالمعنى يبين لكم الضلالة ، فالوقف الكافي على هذه الأقوال يبين الله لكم أن تضلوا

وقال في (٢) « ثم استوى على العرش » (الفرقان : ٥٩) تمام ان رفعت «الرحمن» بالابتداء وجعلت مابعده خبره ،وان رفعته على أضمار «هو» كان ماقبله كافياً، وأن جعلت بدلا من المضمر الذي في «استوى» كان التمام «ثم استوى على العرش الرحمن» قال أبو جعفر، وهذا على قول البصريين والكسائي أيضاً يجيزه غير أنه لايقول : على البدل ، ويقول مردود على المضمر ،والفراء لايجيز أن يرد على المضمر ظاهراً لأن المضمر عنده لايبين ،وقال أحمد بن جعفر ، ثم استوى على العرش الرحمن تم ، قال ابو جعفر والتمام باجماع : «فاسأل به خبيراً». على الاختلاف في معناه، : فقال الأخفش فاسأل به ، أي سل عن الله جل وعز — ، خبروك ، كما قال

هلا سألت القوم يابنة مالك إن كنت جاهلة بما لم تعلمي

أي هلا سألت القوم عما لاتعلمي وكان علي بن سليمان يذهب إلى أن الباء في موضعها أي فاسأله بسؤالك خبيراً ،وكان محمد بن جرير يذهب إلى أن المعنى : فاسأله خبيراً ويذهب إلى أن خبيراً منصوب على الحال .

وذكر النحاس خلافهم في معنى كلا وفي الوقف عليها فقال (٢) : واختلف أهل التفسير واللغة في «كلا» وفي الوقف عليها وعلى مابعدها وعلى ماقبلها فأكثر أهل التفسير يقول معناها : حقاً ومن أهل اللغة من يقول معناها: الا ، وقد ذكر سيبويه أن «إلا» بمعنى حقاً فقد صار القولان متفقين ، فأما الوقوف عليها ففيه خمسة أقوال : فمن النحويين من يقول لايوقف على كلا في جميع القرآن لأنها جواب ، والفائدة تقع فيما بعدها وهذا قول أبي العباس أحمد بن يحيى ومنهم من يقول يوقف على كلا في جميع القرآن،

(١) القطع ص ٥٢٤

(٢) القطع ص ٤٥٨ .

قال أحمد بن جعفر :عهداً كلا هذا الوقف وكذا كل كلا في القرآن إذا كانت مثلها ، ومنهم من قال يوقف على ماقبل كلا إذا كانت رأس اية وهذا قول نصير ، ومنهم من قال يوقف على ماقبلها بكل حال ، والقول الخامس أن «كلا» تنقسم قسمين أحدهما أن تكون ردعاً وزجراً وهذا قول الخليل ، وأبو حاتم يقول بمعنى إلا ، فإذا كانت كذا كانت مبتدأة كقول الله — جل وعز — «كلا والقمر» وكذا «كلا سوف تعلمون» وتكون ردعاً لكلام تقدم ... الخ ثم يتوسع في آراء الخليل والأخفش والفراء وابن سعدان وجعفر بن محمد وأبي حاتم .

٤ — كتب شروح القصائد الطوال :

تأتي هذه الشروح في استفادتها من القواعد النحوية والأحكام بعد تلك العلوم التي عرضناها فيما تقدم من البحث ، والشعر — كما هو معلوم مما قعّد النحاة على أساسه قواعدهم ، ومنه استنبطوا أحكامهم فموقعه من حيث قيمته في الدراسات النحوية موقع هام لهذا كتب معظم النحاة واللغويين المتقدمين في شرح هذه القصائد مستفيدين من الأحكام النحوية كالأصمعي والأزهري وابن السكيت وابن كيسان والقاسم بن محمد بن بشار الأنباري وأبي بكر محمد بن القاسم الانباري وأبي جعفر أحمد بن محمد النحاس الا أنه لم يصل الينا من هذه الكتب على كثرتها الا قليل فشرح ابن كيسان وصلت منه مقطعات صغيرة منه نسخة في مكتبة برلين برقم (٧٤٤٠) وشرح أبي بكر الأنباري وصل الينا كاملا وطبع بتحقيق الاستاذ عبد السلام محمد هارون في مصر سنة ١٩٦٣. إلا أن اللغة فيه أغلب من النحو كغيره من الشروح الأخرى .

وشرح أبي جعفر النحاس صدر بتحقيقناعن وزارة الاعلام سنة ١٩٧٣م

واذا ما أردنا ان نفتش عن الكتاب الأمثل في استفادته من هذه القواعد نجدها كلها تختصر القول في ذلك، ولكن كتاب أبي جعفر النحاس قد يمثل ذلك تمثيلا جيدا لما فيه من قواعد وخلافات وشواهد كثيرة يستشهد بها النحاة .

منهج أبي جعفر في شرح القصائد التسع المشهورات :

قال أبو جعفر في تقديمه للكتاب بقوله: الذي جرى عليه أمر أكثر أهل اللغة الأكثار في تفسير غريب الشعر وإغفال لطيف مافيه من النحو فاختصرت غريب القصائد السبع المشهورات وأثبعت ذلك مافيها من النحو باستقصاء أكثره.

ومن هنا جاء الكتاب مستوعبا لكثير من أحكام النحو وقواعده حتى انه لو رتب ترتيبا غيرترتيبه لوجدناه كتاب نحو جيد تتمثل فيه كثيرا من قواعد النحووآراء النحاةالمفردة ومصطلحاتهم وعللهم ومسائل الخلاف بين المذهبين، وفيه كثير من شواهدهم.

أ ـ من القواعد والاحكام

قال في (١) :

مكر مفر مقبل مدبر معا كجلمود صخر حطه السيل من عل

فيها ثماني لغات... ومن قال: من علٌ فهو معرفة وتقديره من فوق ماتعلم، قال سيبويه: فالمضارع من علٌ حركوه لانهم يقولون من علِ فيجرونه فمعنى هذا الكلام أن علٌ عنده كان مما يجب الا يحرك الا انه لما ضاع المتمكن أعطوه فضيلته وهي الحركة ، واختير له الضم لأنه غاية الحركات، وفيه قول آخر: وهو أن الضم لايدخل الظروف بحق الاعراب وانما يدخلها بحق الأعراب النصب والخفض، فيبنى على حركة ليست له فصار من هذه الجهة بمنزلة قبل وبعدُ وهكذا القول فيمن قال من علو ياهذا ومن قال جئت من علو جعله نكرة ايضاً وجاء به على التمام ومن ضم قدره لمعرفة من قال جئتك من عال فمعناه من مكان عال ثم اقام الصفة مقام الموصوف، ولا يجوز أن يبنى في هذه اللغة لأنه لم يحذف منه شيء

وقال في (٢):

فظل طهاة اللحم من بين منضج صفيف شواء أو قدير معجل

(١) شرح القصائد ص ١٩٧ .
(٢) شرح القصائد ص ١٨٣، ١٨٤

واماخفض «قدير» ففيه للنحويين أقوال: أحدهما أن يكون معطوفا على صفيف فلما تباعد مابينهما وكان قبله مخفوض غلط فخفضه وهذا القول ليس بشيء ، والقول الآخر هو قول أكثر أهل اللغة وقد أجاز سيبويه مثله ، أنه كان يجوز ان يقول من بين منضج صفيف شواء فحُمل على صفيف لو كان مخفوضا. وشرح هذا انك اذا عطفت اسما على اسم وكان يجوز لك في الاول اعرابان فأعربته بأحدهما ثم عطفت الثاني عليه جاز لك ان تعربه باعراب الاول وجاز لك ان تعربه بما كان يجوز في الاول فتقول هذا ضارب زيد وعمرو، وان شئت قلت هذا ضارب زيد وعمراً لانه كان يجوز لك ان تقول هذا ضاربٌ زيداً وعمراً وان قلت هذا ضارب زيداً وعمرو لأنه قد كان يجوز لك ان تقول هذا ضارب زيد وعمرو فهذا يجيء على مذهب سيبويه وأنشد:

مشائيم ليسوا مصلحين عشيره ولا ناعب الايبين غرابها

والمازني وابو العباس محمد بن زيد لايجيزان هذه الرواية والرواية عندهما ولا ناعبا ، لايجوز ان يضمر الخافض لانه لاينصرف .

ب ـ والمصطلحات التي اوردها كثيرة ايضا فاننا نجد مصطلحات الكوفيين والبصريين معاً منها: مالم يسم فاعله والخافض والجار والصفة والموصوف والنعت والمنعوت والتمييز والتفسير والنفي والجحد والعماد والفصل.

جـ ـ ومن المسائل الخلافية :

قال في (١) :

ومن يعص اطراف الزجاج فانه مطيع العوالي ركبت كل لهذم

«ركبت كل لهذم» المعنى في كل لهذم ثم حذف فتعدى الفعل وانما يقع هذا فيما يتعدى الى مفعولين: أحدهما بحرف جر كما يقال: اخترت الرجال زيدا، ثم يقول: اختير الرجال زيد، فعلى هذا قوله ركبت كل لهذم وأنشد سيبويه :

(١) شرح القصائد ٣٤٥ ، ٣٤٦ .

منا الذي اختير الرجـال سماحـة وبرا إذا هب الريـاح الزعازع

وأجاز بعض الكوفيين قياسا على هذا : مررت زيدا ، وهو عند البصريين لايجوز لأنه انما جاز فيما يتعدى الى مفعولين : أحدهما بحرف جر لأن الفعل يقوى اذا تعدى الى مفعولين ويحذف من الثاني حرف الجر ثم يعدى الفعل اليه واحتج من أجاز مررت زيدا ببيت أنشده لجرير :

تمرون الديار ولم تعوجـوا كلامكـم عـلي اذا حـرام

وهذا البيت أنشده أبو العباس محمد بن يزيد قال أنشدني عمارة بن عقيل بن بلال بن جبرير :

مررتم بالديار ولم تعوجـوا

وقال في (١).

فمضى وقدمها وكانت عـادة منـه اذا هـي عردت أقدامهـا

وفيه من النحو أنه قال : وكانت فأنث، والاقدام مذكر، فزعم الكوفيون أنه لما أولى كان خبرها وفرق بينها وبين اسمها توهم التأنيث فأنت وحكى الكسائي عن العرب كانت عادة حسنة من الله المطر ،وقال بعض البصريين أنه انما أنث الاقدام لأنه مضاف الى مؤنث وهو مشتمل عليه وشبهه بما أنشد سيبويه :

رأت مر السنين أخذن منـي كما أخذ السرار مـن الهـلال

فأنث المر لانه مشتمل على السنين وأنشد سيبويه:

مشين كما اهتزت رماح تسفهت أعاليهـا مـر الرياح النـواسـم

وقال اكثر البصريين انما أنث الاقدام لانه بمعنى التقدمة وقرأ بعض القراء « لم تكن فتنتهم الا ان قالوا » قيل: انما أنث القول لأنه الفتنة في المعنى وأنشـد :

فان تكن الأيام فرقن بيننـا فقد عذرتنا في صحابته العـذر

فأنث العذر في هذا البيت الشاهد لأنه بمعنى المعذرة والعذرى، قال الأصمعي:

(١) شرح القصائد ٣٩٣، ٣٩٤

العذر جمع عذير والاصل عذار، ثم حذف الضمة وأنث العذر قال أبو الحسن قال أبوالعباس محمد بن زيد أضمر في كانت التقدمة كأنه قال: وكانت التقدمة عادة منه ثم أبدل قوله اقدامها من التقدمة قال أبو الحسن وهذا القول حسن جدا .

وقال في (١) :

ومشك سابغة هتكت فروجها بالسيف عن حامي الحقيقة معلم

المشك: الدرع

قيل اذا كان المشك : الدرع فكيف أضافه الى السابغة والسابغة الدرع التامة فكيف يضاف الشيء الى نفسه؟ فالجواب أن الكوفيين يجيزون اضافة الشيء الى نفسه واحتجوا بقول الله جل وعز : «وذلك دين القيمة» وهذا عند البصريين أعني اضافة الشيء الى نفسه محال لأنك انما تضيفه تخصصه بالمضاف اليه غيره أو يكون هو بعضه فأما قوله جل وعز «وذلك دين القيمة» وتقدير : ومشك سابغة على قول من قال المشك الدرع ومشك حديدة سابغة .

الشواهد النحوية في هذه المصادر :

لم تخرج هذه الكتب في استشهادها بفصيح القول للقواعد النحوية التي تأتي بها وهي بذلك لاتخرج عن كتب النحو الأصولى فمؤلفوها قد أتوا بالآيات القرآنية وبالقراءات وبشواهد الشعر العربي الفصيح المستشهد به وبأقوال العرب ولغاتهم سواء في ذلك من كان منهم بصريا أو كوفيا، والمتتبع لهذه الكتب يجد كثرة تلك الشواهد في مواضعها ولعل فيما أتينا به خلال بحثنا من تلك النصوص خير دليل على ذلك فلا حاجة بأن نأتي بأدلتنا في ذلك ونحيل الى مواضعها في تلك المصادر .

---

(١) شرح القصائد ٥١١، ٥١٢ .

الخاتمة :

لقد استفادت الكتب القديمة من القواعد النحوية في معالجة المسائل التي تريد أن تعالجها سواء كان ذلك في تفسير آيات القرآن أو عرض القراءات أو تعيين مواضع الوقف والابتداء وفي شروح القصائد المشهورات، فالقاعدة النحوية اذاً كانت تابعة لأهداف مؤلفي تلك الكتب ولكن يبدو من النصوص التي استشهدنا بها والنصوص الكثيرة الأخرى في صفحات تلك الكتب انها قد استوعبت كل قضايا النحو ودقائقه كل في طريقة معالجته لمناهج كتبهم ، ولهذا فقد اشتملت على كثير من أقوال المتقدمين واذا ماعلمنا أن معظم من استعرضنا كتبه كان معاصرا لأولئك المتقدمين أو من تلاميذهم ظهرت لنا قيمة هذه المصادر في رفد الدراسات النحوية بالجديد وفي مد الدارسين بموضوعات كثيرة جديدة واذا مادقق في تلك الآراء فقد تغير كثيراً من الأحكام التي استقر عليها المحدثون أو تثبت أحكاما أخرى لم يبت في نسبتها اوصحتها أو قد تكشف عن نحاة كثيرين مغمورين لم تذكرهم المظان أو قد تكشف عن علماء شهروا بالعلم الا أنهم كانوا متقدمين في الدراسات النحوية .

فمن هنا ندعو الدارسين لأن يهتموا بهذه المصادر ويدققوا في القضايا التي عالجتها لتغير في الدراسات النحوية الحديثة، أو في السبيل لفهم مستعصى القواعد وحل كثير من غوامض الأحكام فتعود بالنفع على نشر هذا العلم .

المصادر والمراجع

انباه الرواة : القفطي تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم القاهرة ١٩٥٠ .

ايضاح الموقف والابتداء : أبو بكر الانباري تحقيق د. محيي الدين رمضان.

جامع البيان عن تأويل أي القرآن ط٢ : الطبري القاهرة ١٩٥٤.

الحجة أبو علي الفارسي تحقيق علي النجدي ناصف وجماعته مصر ١٩٦٥.

شرح القصائد التسع المشهورات: النحاس تحقيق أحمد خطاب العمر بغداد ١٩٧٣ .

طبقات النحويين واللغويين: الزبيدي تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم مصر ١٩٧٣ .

القطع والائتناف :النحاس تحقيق د. أحمد خطاب العمر بغداد ١٩٧٨.

مجلة آداب الرافدين : كلية آداب الموصل العدد ٩ / ١٩٧٨.

مجلة المجمع العلمي العراقي : العدد٣١ / ١٩٨٠ .

مراتب النحويين ط٢ : عبد الواحد اللغوي تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم مصر ١٩٧٤ .

معاني القرآن : الفراء مصر ١٩٥٥ .

معجم الأدباء : ياقوت الحموى مصر ١٩٢٤ .